

#### 4 - إطلاق الحملة الوطنية الرابعة لمناهضة العنف ضد المرأة

##### النساء يسعين إلى وضع قانون يجرم الاعتداءات الجسدية واللفظية

عزيزة غلام

تستعد كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، لإطلاق الحملة الوطنية الرابعة لمناهضة العنف ضد المرأة، التي ستمتد من 27 نونبر الجاري إلى غاية 20 دجنبر المقبل، تحت شعار نحو مشروع قانون لمحاربة العنف ضد المرأة

وتأتي هذه المبادرة، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد النساء، الذي يدعمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، استمرارا للجهود التي تبذلها الدولة على الصعيد الوطني، من أجل ضمان الحقوق المدنية للنساء وحمايتهن من كل أشكال العنف والاستغلال والإقصاء وسوء المعاملة

وسيصاحب هذه الحملة، بث وصاليتين إشهارييتين عبر شاشة التلفزة وأمواج الإذاعة، تعرف بأشكال العنف الممارس على المرأة، وتناقش العديد من أسبابها وسبل محاربتها، خصوصا العنف الممارس داخل بيت الزوجية والتحرش الجنسي، كما ستوظف أغلب وسائل التواصل والاتصال السمعية البصرية، لتمرير رسائل بخصوص هذا الموضوع إلى الرأي العام بجميع مكوناته وأطيافه

ويتضمن برنامج هذه الحملة الوطنية العديد من الأنشطة، من أبرزها عرض كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، حصيلة سنة من إطلاق الرقم الأخضر الخاص باستقبال شكاوى النساء ضحايا العنف وتنظيم قافلة تحسيسية، ستزور مجموعة من المدن والقرى المغربية، لتوعية المواطنين وتقريبهم من حجم هذه المشكلة، بمساهمة قطاعات حكومية وجمعيات نسائية ومنظمات حقوقية ومراكز الاستماع والإرشاد القانوني ومختلف وسائل الإعلام

يشار إلى أن الرقم الأخضر 080008888، أطلق في 23 من شهر دجنبر 2005، في إطار تتبع المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، الذي أنجزته كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، بتعاون مع القطاعات الحكومية والجمعيات ومراكز الاستماع والإرشاد القانوني والتوجيه النفسي للنساء ضحايا العنف واتصالات المغرب، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان

ومن المبرمج أيضا مناقشة مختلف السبل والإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حسن سير العمل بالمرصد الوطني لمحاربة العنف ضد المرأة، الذي أعلن عن إنشائه في 27 من شهر شتنبر المنصرم من طرف كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين

ويتكون المرصد من 8 أعضاء يمثلون كل من وزارة الصحة والتعليم والاتصال والعدل والإدارة العامة للأمن الوطني وإدارة الدرك الملكي والمندوبية السامة للتخطيط، إضافة إلى 8 ممثلين لمراكز الاستماع والإرشاد القانوني، و3 باحثين جامعيين والمنظمات الدولية وممثلي الصحافة

ويتوخى من هذه الخدمة، تعزيز المكاسب الوطنية في مجال محاربة العنف، وترسيخ سياسة القرب باستهداف النساء ضحايا العنف، وترشيد الخدمات التوجيهية المقدمة لهن، كما سيسمح بتقديم خدمات استشارية وتوجيهية في المجال القانوني، وفي مسار تعزيز الحماية والإرشاد والتوجيه لفائدة الفتيات

والنساء المعنفات، وهي خدمات تقدم من طرف كتابة الدولة بتنسيق مع مجموعة من القطاعات الحكومية، من أبرزها وزارة العدل ووزارة الصحة والأمن الوطني والدرك الملكي والتعاون الوطني، وكذا مراكز الاستماع والإرشاد القانوني للنساء، لتحسين جودة التكفل القانوني والنفسي والتأهيل وإعادة الإدماج المقدمة لفائدة الفتيات والنساء المعنفات

ويأتي تخليد العالم لمناسبة اليوم العالمي لمحاربة العنف الممارس ضد النساء، في ظرف تشهد فيه وتيرة هذه الممارسات المهينة تناميا مطردا، رغم استنكارها من قبل المواثيق الدولية، وتصنيفها في خانة الجرائم التي تمس الكرامة الإنسانية، وتنتهك الحقوق والحريات الأساسية للنساء

وفي مقابل هذا التنامي، يزداد الوعي بخطورة الظاهرة، إذ ظهرت في المجتمع المغربي دينامية كبيرة، تعكسها مجهودات أزيد من ستين جمعية مدنية، تنشط في الحقل النسائي، يعود لها الفضل الكبير في كسر جدار الصمت المحيط بالعديد من الطابوهات الاجتماعية

لكن ورغم المجهودات التي تبذلها الجمعيات النسائية بالمغرب لرصد حجم الظاهرة، فإن ما يحصل داخل البيوت من حالات عنف ضد النساء تستعصي متابعته إذ أن النساء المعتدى عليهن، لا يلجأن كلهن إلى الجمعيات الحقوقية لفضح الممارسات الشاذة لبعض الأزواج، إما لبعدها عن مدينتهن أو لجهلن بها، أو لعدم الاكتراث بدورها الاستشاري القانوني أو الاستغناء عنها البتة، ورفع دعاوى مباشرة إلى المحاكم

وتستقبل مراكز الاستماع والإرشاد القانوني، التي تقارب العشرين مركزا موزعا عبر مدن الدار البيضاء والرباط وفاس وطنجة وتطوان ووجدة، عشرات النساء في حالات نفسية معقدة، وهن يرتجفن وأثار العنف بادية على أغلبهن، مع ما يصاحب ذلك من معاناة كضيق التنفس والصداع والإسهال والألام أسفل البطن

وعملت كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، على البحث عن سبل حماية المرأة من كافة أشكال العنف والاستغلال والإقصاء وسوء المعاملة، من خلال وضع خطط واستراتيجيات والتركيز على التوعية، عن طريق المصادقة على المعاهدات والمواثيق الدولية، إذ ترجم انشغالها بهذا الموضوع من خلال الإستراتيجية الوطنية التي وضعتها سنة 2002، لمحاربة العنف ضد النساء، والتي تتوخى في جوهرها أخذ العنف ضد النساء بعين الاعتبار، بهدف الوقاية منه ومعالجته والقضاء عليه في نهاية المطاف

جدير بالذكر أن ظاهرة العنف ضد النساء، بدأت تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني خلال السنوات العشر الأخيرة، إذ بادرت الجمعيات النسائية ومراكز الاستماع والتوجيه القانوني والنفسي والمنظمات الحقوقية المغربية، إلى إثارتها وفضح كل الممارسات المهينة لكرامة المرأة، والكشف عن خلفياتها والتصدي لكل المحاولات، لثنيها عن رفع الحصار عن الحديث عن العنف، الذي طالما اعتبرته شرائح اجتماعية حقا شرعيا للرجل ومكسبا منحه له قانون الطبيعة، فكرسته واستباحته ممارسته على النساء بدرجات متفاوتة